مقاربة في العلاقات

بين السياسة والثقافة والإعلام

بين السياسة، كنظرية وممارسة تطبيقية، وبين الثقافة التي اعتدنا أن نجمع تحتها- كمصطلح- ما هو علم وأدب وفكر وفن، توجد تلك المسافة التي لا بد أن توجد عادة لتفصل بين حقلين معرفيين كبيرين من حقول المعرفة الإنسانية، غير أن بينهما أيضاً- أي السياسة والثقافة- من أقنية الاتصال والتشابك ما يجعل أمر الفصل بينهما أمراً يتعلق بما يقتضيه الفهم الإنساني وقابليات الإرسال والتلقي من تقسيم تبسيطي لغاية حسن التواصل الذهني بين الناس أولاً وأساساً. فالحياة المجتمعية كل متكامل في نهاية المطاف.

وإذا كانت الثقافة، بما يحدث في ميادينها: العلمية والفكرية والأدبية والفنية من تغيرات ذات أسباب مختلفة، تؤثر في السياسة على المستويين النظري والتطبيقي بهذا القدر أو ذاك، فإن السياسة تعيد إنتاج الثقافة بأساليب متنوعة وأشكال مختلفة.. وكل ذلك: أي تأثير الثقافة في السياسة وإعادة إنتاج السياسة للثقافة، إنما يجري على مدى زمني متطاول، وفي إطار من التفاعلات العمقية التي لا تصير مدركة إلا بظهور نتائجها في الحياة الاجتماعية الإجمالية، وربما يجب أن تقاس قيمة النتائج بمقياس واسع الطيف يمتد من وضع الأفراد وتطورات ذهنيتهم وسلوكهم داخل البنيات المجتمعية الأولية التي يتحركون فيها

لينتهي القياس بملاحظة حركة الحضارة العالمية الكلية وتطور معطياتها، وتغير مواقع القوى الفاعلة فيها، واضطراب المعادلات وقلق الموازين في العلاقات الدولية (سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.. الخ) نتيجة تلك التغيرات، ثم بعد ذلك تجري معايرة النتائج السابقة الذكر لعلاقة الثقافة بالسياسة في مجتمع ما- خصوصاً: المجتمعات النامية- على أساس الحفاظ على البقاء الاجتماعي الوطني والقومي أولاً في إطار التغيرات العالمية، والحفاظ بالتالي على الحد الأعلى الممكن من المصالح العليا العامة للوطن والأمة، وبناء ما يضمن ذلك ويعززه في ما هو محتمل من مستجدات المستقبل.

ولا شك في أن المناشط العلمية من جهة والاقتصادية من جهة، أخرى- وبحسبان الظروف الحضارية البشرية الراهنة- تتصدر بقوة مسيرة عمليات التأثر والتأثير المتبادلة بين الثقافة والسياسة في مختلف المجتمعات، والضبط السياسي الإجرائي لحركة تلك المناشط هو- في النهاية- ما يطور الثقافة وما يجعل السياسة حقلاً معرفياً أعلى في مستواها النظري، إذ هي تقود العملية الاجتماعية في تطورها الشامل، صانعة باستمرار مستويات متنامية من الوعي بالذات وبالعالم- وهنا نقصد: الذات المجتمعية- مبرمجة أطر المعرفة وكيفيات تحققها وفقاً للمعيارية التي أشرنا إليها قبل قليل.

ويشتغل الإعلام الوطني كوسيط في السياق الحركي لعلاقة الدولة بالمجتمع والمجتمع بالدولة.. وهي العلاقة التي يتم فيها الترابط التكاملي بين قطاعات الإنتاج المختلفة حيث تتحرض الفعالية الثقافية كمعبر عن الوعي الاجتماعي العام وتاريخيته، وحيث تنقل السياسة رؤاها النظرية إلى حيز التطبيق بما هي

صانعة للتاريخ في نهاية كل تحليل موضوعي.

ووساطة الإعلام الوطني هنا لا تشتمل وحسب على إيضاح الرؤى النظرية السياسة، بل هي أيضاً تصب جهوداً كبيرة على مراقبة سير الحركة الإجرائية لفاعلية تلك الرؤى في إنضاج وإنجاح سيرورات مختلف الفعاليات الإنتاجية الاجتماعية وضبط نواظمها القيمية وتوازن العلاقات والسلوكات المترتبة على ذلك.

وبتعابير أخرى، يقوم الإعلام الوطني بمراقبة الفعل الإداري من جهة، وبتقويم "مفردات" الحركة المجتمعية وسيرورات نموها وتطورها. وهذه المراقبة وذلك التقويم يتضمنان التوجه النقدي المتزن والمدقق دونما إهمال أو محاباة، كي تظل قوة الرؤى السياسية النظرية العليا وتطوراتها في ذروة التأثير الضامن لمصالح الوطن والأمة.

ومن مصلحة الرؤى السياسة النظرية تحفيز الفعالية الثقافية كفعالية مشاركة في صنع الوعي الاجتماعي العام المطلوب. وكيما يرى الأفراد عموماً أن تلك الرؤى مستمرة في أدائها الديناميكي الحيوي، باعتبار أن الثقافة ومفرداتها هي- بصورة ما- وسيط بين ما هو اجتماعي يتضمن حياة الموروث فيه وبين ما هو سياسي إجرائي يهتم بحل مشكلات الراهن ويؤسس لصياغة مواجهة احتمالات المستقبل.

ولأن الإعلام هو- إلى درجة كبيرة- ميدان لتحرك "الثقافي" وظهوره، فإن مسؤوليته تجاه ذلك هي مسؤولية غير قليلة. فإذا كان الإعلام هو طريق لإظهار الرؤى السياسية النظرية على حقيقتها: معرفياً وتطبيقياً، فإن السياسة هي أبعد ما تكون عن مناقضة الثقافة. والمختلف ثقافياً يخدم- عبر الحوار- في إظهار

الرؤى السياسية بكامل أهليتها لضمان مصالح الوطن والأمة في الحاضر والمستقبل.. وعليه، فإن زيادة اهتمام الإعلام بما هو ثقافي، حتى لو كان من "المختلف"، وإفراد حيزات أكثر اتساعاً لتقديمه إلى الناس هو أساس تلك المسؤولية، وتعبير تحملها بجدارة.

ومن المؤكد أن هذا يتطلب إعادة النظر في أساليب العمل الإعلامي، وتقويم دور ما هو ثقافي في إطار مسؤولياته، مع العمل على تعزيز ذلك الدور، فكلاهما- في النهاية- متكامل الفعل مع الآخر في صناعة الوعي الاجتماعي: الوطني والقومي والإنساني، بصورة حقيقية أبعد ما تكون عن أي زيف. وكلاهما في النهاية تعايَر قيمته على ضمان مصلحة الوطن والأمة، وهو عين ما ترمي إليه الرؤى السياسية العليا في المنظورات: الاجتماعية والقومية والإنسانية.

من المؤسف أن يجد المرء نفسه، وهو يقارب هذه القضايا الحساسة، يتصرف كما لو أنه يعبر في طريق مزروعة بالفخاخ ذلك أن كثيرين يميلون إلى التأويل الذي ليس في مصلحته، مع أن الكلام الواضح يفترض أنه لن يتعرض لأي تأويل، ولكن؛ ورغم ما قد يقع من مثل ذلك لمن يقارب هذه القضايا، أليس الواجب أن يجرب المرء هذه المقاربة من باب الأمانة لمسؤوليته الوجدانية كمثقف، على الأقل؟!

❑❑